

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

رقم التبليغ : ٨٠٩	
بتاريخ : ٢٠٠٦ / ١ / ٨	

ملف رقم : ٣٢ / ٢ / ٣٦٦٢

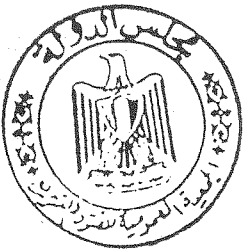
السيد / محافظ الاسكندرية

تحية طيبة وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم [١٤٩٣/١] المؤرخ ٢٧/٢/٢٠٠٥ في شأن طلب الإفادة بالرأى عن مدى إمكانية الاستجابة للهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الاسكندرية فيما تطلبه من إلغاء الإجراءات المتخذة من حى وسط ضد نادى الترام الرياضى لتحصيل الضريبة العقارية المقررة على العقار الذى يشغله النادى عن المدة من سنة ١٩٩١ حتى سنة ٢٠٠٤، وما إذا كان النادى يخضع للإعفاء من هذه الضريبة.

ونفيد أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة فى ١٤ من سبتمبر سنة ٢٠٠٦م، فتبين لها أن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ينص فى المادة (٦٦) منه على أن "تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأى مسبباً فى المسائل والموضوعات الآتية: (أ) المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية التى تحال إليها بسبب أهميتها من رئيس الجمهورية أو من رئيس الهيئة التشريعية أو من رئيس مجلس الوزراء أو من أحد الوزراء أو من رئيس مجلس الدولة . (ب)"

واستظهرت الجمعية العمومية مما تقدم _ وحسبما استقر عليه إفتاؤها _ أن اختصاصها بإبداء الرأى فى المسائل الدولية والدستورية والتشريعية وغيرها من المسائل القانونية لا ينعقد



إلا إذا تمت الإحالة إليها من حددهم النص على سبيل الحصر، وهو رئيس الجمهورية ورئيس الهيئة التشريعية ورئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء ورئيس مجلس الدولة، ولم يخول النص غير هؤلاء إحالة هذه المسائل أو بعضها إلى الجمعية العمومية. ومن ثم فلا يسوغ للجمعية العمومية نزولاً عند صريح نص المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة أن تخوض فيما طلب فيه الرأي إذا ورد من غير السبيل الذي رسمه القانون.

وفي ضوء ما تقدم، ولما كان طلب الرأي في الحالة المعروضة، قد ورد للجمعية العمومية من السيد / محافظ الاسكندرية، وهو من غير من حددهم المادة (٦٦/أ) من قانون مجلس الدولة المشار إليه، فإنه يكون غير مقبول.

لذلك

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم قبول طلب
الرأى فى هذا الموضوع.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

تحريراً فى / / ٢٠٠٦



المستشار / نبيل ميرهم

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



//م